اقتصاد مصر
قبل وبعد التطبيع

المصدر: مركز الإتحاد للأبحاث والتطوير

تاريخ الإصدار: 05 تموز / يوليو 2022

اقتصاد مصر

قبل وبعد التطبيع

المقدمة:

منذ أربعة عقود وقعّت مصر مع الكيان المؤقت اتفاقية كامب ديفيد التي تم الترويج لها على أنها ستؤدي الى استرجاع سيناء، وتحرير موارد الدولة من مستلزمات الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي عبر التبادل التجاري وتدفّق الاستثمارات الخارجية في البنى التحتية والسياحية والصناعية، وفتح المجال لعقد اتفاقيات اقتصادية مع الولايات المتحدة "لم تكن ممكنة قبل ذلك". ولكن بعد أكثر من 40 عامًا على هذه الاتفاقية، يقع الإقتصاد المصري عرضة للإفلاس السيادي Sovereign default، حيث تعيش مصر حالة الإنفاق المفرط وصرف ميزانيات الطوارئ، وعجز الميزان الجاري والإستدانة من المستثمرين المحليين والدوليين، والاعتماد على القروض الجديدة لخدمة الديون القديمة... فكيف أدى التطبيع الاقتصادي بين مصر والكيان الى تفتيت الاقتصاد المصري بعدما كان يتمتع بفائض بالميزان التجاري وصفر ديون في عهد جمال عبد الناصر؟

في هذه الورقة، طرح لمختلف القطاعات الاقتصادية الرئيسية والإنتاجية المصرية ووضع البنية الاقتصادية والمالية قبل اتفاقية التطبيع وبعده، بهدف دحض الذرائع المدعاة لتبرير التطبيع اقتصاديًّا؛ وذلك بلغة الأرقام والإحصائيات التي تبين الفجوة الاقتصادية الكبيرة في مصر، والتي جاءت بالدرجة الأولى كنتيجة للتطبيع مع الكيان المؤقت.

أولًا: لمحة عن اقتصاد مصر قبل التطبيع (عهد جمال عبد الناصر)

قبل عهد جمال عبد الناصر كان الإقتصاد المصري عاجزًا بسبب ارتباط الملكية بالمصالح الاستعمارية عن طريق البنوك وشركات التأمين والتجارة الخارجية في الصادرات والواردات، وكان كل مرافق الاقتصاد المصري بيد اليهود (البنوك والشركات المالية، المجال الزراعي والتجاري والصناعي)[1]. كما كان المجتمع المصري مؤلف من إقطاعيين وفقراء يعملون عندهم. بالإضافة الى المعدلات العالية للبطالة والأمية. لكن بدأ جمال عبد الناصر في اتجاه جديد للدولة، فذهب نحو السيطرة على مصادر الإنتاج ووسائله من خلال التوسع وتأميم البنوك الخاصة والأجنبية العاملة؛ والشركات والمصانع الكبرى وإنشاء عدد من المشروعات الصناعية الضخمة. بالإضافة الى الإصلاحات الزراعية. وكانت سياسات جمال عبد الناصر تهدف الى إعلاء شأن مصر وإكسابها مكانة مهمة ورائدة في محيطها العربي وفي تعاطيها مع الغرب وتثبيت العداء مع الكيان المؤقت، وعمل بجهد على تحقيق التنمية الاجتماعية والتغيير السياسي من خلال السعي الى تركيز أسس العدالة الاجتماعية ومحاربة الفقر وتأمين الاكتفاء الذاتي. فشهدت مصر:

1- زيادة في فائض الميزان التجاري لأول وآخر مرة فى تاريخ مصر قدره 46.9 مليون جنية.
2- زيادة في مساحة الرقعة الزراعية بنسبة 15% ولأول مرة في تاريخ مصر.[2]
3- معدلات ديون منخفضة حيث سجل البنك المركزي المصري 1.7 مليار دولار للديون الخارجية وصفر ديون داخلية مقارنة بعهد عبد الفتاح السيسي 392 مليار دولار تشمل 137 مليار دولار للديون الخارجية و 255 مليار دولار للديون الداخلية.
4- تحقيق الاكتفاء الذاتي من كل محاصيلها الزراعية، ما عدا القمح الذي حققت منه 80% من احتياجاتها.
5- وصول إنتاج مصر من القطن إلى 10 ملايين و800 ألف قنطار، وهو أعلى رقم لإنتاج محصول القطن فى تاريخ الزراعة المصرية.
6- أصبح لدى مصر فائض من العملة الصعبة تجاوز 250 مليون دولار وذلك بحسب البنك الدولي.
7- لم تكن عملة مصر مرتبطة بالدولار الأمريكي بل كان الجنيه المصري يساوي ثلاثة دولارات ونصف، بحسب أسعار البنك المركزي المصري.

[1] د. محمد أبو الغار، يهود مصر في القرن العشرين: كيف عاشوا ولماذا خرجوا؟، دار الشروق، الطبعة الأولى، 2016.
[2] طارق عثمان، مصر على حافة الهاوية: من ناصر إلى الإخوان المسلمين، جامعة ييل، 2010

8- ازدهار القطاع الصناعي وانتشار مشروعات الصناعات الثقيلة كالحديد الصلب وشركة الأسمدة والكيماويات، بالإضافة إلى مصانع إطارات السيارات الكاوتشوك ومصانع عربات السكك الحديدية سيماف، ومصانع الكابلات الكهربائية، وغيره.

ولكن تغيّر المشهد المصري في عهد محمد أنور السادات الذي أقدم على توقيع معاهدة كامب ديفيد مع الكيان المؤقت بهدف "الإصلاح الإقتصادي". هذه الإتفاقية كانت بوابة لتخريب الإقتصاد المصري بدل من تطويره وتحويله من اقتصاد منتج ومستقل الى اقتصاد هش قائم على المديونية والتبعية.

ثانيًا: الإقتصاد المصري بعد التطبيع

بعد وصول السادات الى الحكم بدأ عصر "الانفتاح الاقتصادي" المتمثل بإطلاق حرية استيراد السلع الضرورية وغير الضرورية مع قلة المواد من العملات الأجنبية، واللجوء المفرط للقروض قصيرة الأجل، لتمويل عجز ميزان المعاملات الجارية، والذي كان سببًا مباشرًا في ارتفاع الديون المصرية، التي وصلت في نهاية عهده عام 1981 الى 14.3 مليار دولار، بعد أن كانت 4.8 مليار دولار في 1975، و1.7 مليار دولار أيام عبد الناصر. النهج ذاته استخدمه حسني مبارك بهدف "الإصلاح الإقتصادي"، حيث سجلت الديون المصرية 35 مليار عام 2011. هذا العهد الذي اشتهر بفساد تعاقدات الغاز مع الكيان المؤقت، حيث صدرت مصر الغاز للكيان بـ دولار وأعادت شراءه منه بـ 8 دولارات.

أ- الديون الخارجية الحالية:

- شهدت مصر في نهاية العام المالي 2020-2021 وبحسب أرقام البنك المركزي المصري، ارتفاعًا ضخماً في إجمالي الدين المصري وصل إلى 392 مليار دولار بعدما كان 116 ملياراً في عام 2014، لتقترب نسبة الدين العام إلى الناتج القومي من مشارف 94%، الأمر الذي يعدّ خطيراً جدّاً، كونها نسبة أعلى بكثير من الحدود الآمنة وهي 60 %. كما وصل الإنفاق العام في ميزانية 2020-2021 إلى 93 مليار دولار. يجتزأ منها مبلغ 30.7 مليار دولار لسداد فوائد الديون (ثلث الميزانية)، و 18.2 مليار دولار تجتزأ لسداد رواتب موظفي القطاع العام. وتبقى نصف الموازنة لتغطية قطاعات الصحة والتعليم والخدمات الأخرى والتنمية.
- قال روبرت سبرينغبورغ الخبير الاقتصادي العالمي، ومسؤول أمريكي سابق في دراسة نشرها موقع مؤسسة مشروع الديمقراطية في الشرق الأوسط (بوميد) يناير 2022، بعنوان "تتبع

مسار المال لتعرف حقيقة مصر السيسي"، أن إجمالي حجم الدين القومي لمصر يبلغ 370 مليار دولار الأمر الذي سيبقيها رهن الإئتمان الأجنبي، مشيرًا الى أن مصر "أصبحت دولة متسولة". وقال أن "هناك أوجه تشابه بشكل ملحوظ بين الفشل المريع الذي شهده الاقتصاد اللبناني والواقع الحالي للاقتصاد المصري المتعثر". في إشارة الى أن الإقتصاد المصري المطبّع مع العدو الصهيوني هو بنفس حالة إقتصاد لبنان غير المطبع مع العدو.

ب- القطاع الزراعي :

- وضع البنك الدولي بالتعاون مع وكالة التنمية الأمريكية استراتيجية التنمية في قطاعي الزراعة والصناعة عام 1980 بغية جعل هيكل الاقتصاد المصري متسقًا مع متطلبات السلام الأمريكي الإسرائيلي، وما يتضمنه من مشاريع مشتركة مع العدو الصهيوني في سبيل زيادة التبادل التجاري مع مصر. فبالنسبة لقطاع الزراعة، تمثلت الاستراتيجية في تغيير الهيكل المحصولي بشروط تزيد من فرص المؤسسات الأجنبية وبالأخص الإسرائيلية في السيطرة على مدخلات هذا القطاع، خصوصًا من زاوية الخبرة الفنية، وعلى مخرجاته من حيث التسويق الخارجي، وذلك في إطار دراسات مكثفة سُميت بـ"ترشيد استخدامات مياه الري" التي كانت تهدف إلى تصدير مياه النيل إلى إسرائيل في مرحلة ما.[3]

وبالتعاون مع الوزير الزراعي المصري السابق يوسف الوالي (صديق الكيان) قام الكيان المؤقت بتدمير القطاع الزراعي وامتصاص الموارد المصرية لصالح الكيان:

- صدّر الكيان مستلزمات زراعية مسرطنة (مبيدات) ما أفسد التربة الزراعية المصرية، التي لا تزال آثارها باقية في التربة وفي أجساد المصريين، وتحرم مصر من الزراعات العضوية.[4] منذ عام 2000-2004، ألغى يوسف الوالي الملقب بـ "رجل اسرائيل"، القوانين التي تحظر تجريب أو استيراد أو تداول أو استخدام أو تجهيز المبيدات سواء كانت مواد خاماً أو مستحضرات تجارية المصنفة على أنها مسرطنة، الأمر الذي سمح للوالي و21 مساعد له، بإدخال كمية كبيرة من المواد المسرطنة وبيعها للفلاح المصري والتجار. (لا يوجد إحصاء رسمي بالكمية المستوردة).[5]
- صدّر الكيان سوسة النخيل، وحشرة فرو النحل التي دمرت المناحل المصرية.

---

[3] سهير الشربيني، كيف بدأ التطبيع الاقتصادي بين مصر وإسرائيل؟ اضاءات، 25 كانون الاول 2018

[4] بعد إطلاق قانون الزراعة العضوية.. ماذا يعوق نجاح التجربة المصرية؟، scientific american، نيسان 2022.

[5] محمود الدسوقي، يوسف والي.. قاتل المصريين بالمبيدات المسرطنة، الوفد، 2011

- صدّر الكيان شتلات زراعية مصابة بأمراض عديدة الى مصر أدت الى انتشار الأوبئة والأمراض وتلف المحاصيل الزراعية على سبيل المثال: شتلات الفراولة والخيار والكانتلوب والخوخ واللوز.[6]
- حصل الكيان على أصناف القطن طويل التيلة وفائق الطول، وأجرى عليه تحسينات لتصل إنتاجية الفدان لديه إلى أكثر من 15 قنطارا، في حين تخلفت إنتاجية الفدان في مصر إلى أقل من 6 قناطير بسبب تلف التربة الزرعية الناجم عن استخدام المبيدات الإسرائيلية المسرطنة الأمر الذي أدى الى تحويل الكثير منها إلى أراضي بور.
- تزامنت تصريحات السادات بأن "مصر بلد زراعي" أواسط السبعينات مع أول تراجع في الاهتمام الاستثماري بالقطاع؛ حيث تراجعت استثمارات الدولة في الزراعة من 16.6% من إجمالي الاستثمارات عام 1970، إلى 4.2% منها عام 1980، بما يوازي انخفاضًا إلى الربع خلال عشر سنوات فقط.[7]

ت- الانفاق العسكري:

تمّ تخفيض الإنفاق العسكري للناتج الداخلي وفقاً لتقرير معهد سيبري السويدي. ففي سنة 1970 كان الإنفاق ما يوازي 1.3 مليار دولار شكّل 17.3% من الناتج الداخلي. لكن بعد 1975 بدأ الإنفاق العسكري ينخفض حتى وصل إلى ما يوازي 3.2 مليون دولار، أي ما يوازي 1.12% من الناتج الداخلي أو 4.5% من إجمالي الإنفاق الحكومي في عام 2020.[8] ومن تداعيات التراجع الجذري في الإنفاق العسكري تراجع الصناعات العسكرية العريقة التي تعود إلى عام 1949.

ث- التبادل التجاري الخارجي (لا تشمل الأرقام صادرات مصر للكيان من الغاز الطبيعي)

- في عام 2011، استوردت مصر من الكيان منتجات بقيمة 236 مليون دولار، وصدّرت بقيمة 178 مليون دولار. كانت هذه المبادلات المحدودة ذروة حجم التبادل التجاري منذ أكثر من عقدين.

---

[6] تخريب الزراعة في مصر باسم التطبيع، الخليج، 29 ايار 2008
[7] عادل غنيم، النموذج المصري لرأسمالية الدولة التابعة، دار المستقبل العربي، ص 388.
[8] الكتاب السنوي: الأسلحة، ونزع السلاح، والأمن الدولي ،معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام، 2020

- عام 2014، استوردت مصر من الكيان بقيمة 147 مليون دولار، وصدّرت فقط بقيمة 57 مليون دولار. أي حوالي 0.1% من إجمالي حجم التبادل التجاري، وفقاً لموقع Trade Map، المتخصّص في إحصاءات التجارة الدوليّة.
- عام 2016، انخفض الاستيراد من الكيان إلى 113 مليون دولار وكذلك التصدير إلى 55 مليون دولار فقط.
- حاولت الولايات المتحدة دفع مصر إلى المزيد من المتاجرة مع الكيان، فأوجدت اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة المعروفة بـ"كويز" سنة 2004. تمكّنت مصر من الاستفادة من التعامل الأفضل في السوق الأميركية والمتاح للكيان، بشرط أن يكون 35% من مكونات السلع التي ستستفيد منها يجب أن تكون من إنتاج محلّي، وأن تحتوي على منتج من الكيان لا يقل عن 10.5%. هذا يعني أنه يترتب على المُنتج المصري الذي يريد التصدير إلى الولايات المتحدة وأن ينعم بالتعامل الأفضل، أن يدخل من منتجه الصناعي ما يوازي 10.5% من قيمة المنتج مصدرها الكيان الؤقت.[9] هذه الاتفاقية عزّزت المكانة الاقتصادية لدى الكيان وأعطت الفتات للاقتصاد المصري.[10]

ج- الاستثمارات:

- بحسب وثائق مصرية نشرت عام 2010 سجلت الاستثمارات الاسرائيلية في مصر 120 مليون دولار في الفترة الممتدة من 1970 وحتى 2010 ، وهذه النسبة تعتبر محدودة للغاية، حيث بلغ حجم الاستثمارات الأجنبية في مصر منذ عام 2004 وحتى 2010 حوالي 48 مليار دولار، وفقًا لتصريحات وزير الاستثمار الأسبق محمود محيي الدين، مما يعني أن مجمل الاستثمارات الإسرائيلية في مصر يمثل (0,25%) من الاستثمارات الأجنبية في مصر من 2004 وحتى 2010.[11]
- بحسب صحيفة "كالكاليست" الاقتصادية الإسرائيلية، أن إجمالي الصادرات الإسرائيلية خلال عام 2013 بلغ 120 مليون دولار، مقابل 80 مليوناً من الصادرات المصرية إلى الكيان، ليكون

[9] احمد فؤاد، التطبيع الاقتصاديّ بين مصر وإسرائيل: حبر على ورق، المونيتور، 2015

[10] قال رئيس اتّحاد المستثمرين العرب السفير جمال بيومي والخبير الاقتصاديّ أحمد السيّد النجّار، في تصريحات سابقة لهم في عام 2004 أن لولايات المتّحدة الأميركيّة استغلّت المنافسة الشديدة لمصر من قبل إسرائيل ودول آسيا على تصدير المنسوجات لها لتحاول إلغاء أشكال المقاطعة كافّة بين مصر إسرائيل.

[11] لجين محمد، الغموض يلف استثمارات إسرائيل في مصر، 2015

حجم التبادل التجاري في 2013 نحو 200 مليون دولار، مقابل نصف مليار دولار عام 2010، و415 مليوناً عام 2011.

- تدخل الاستثمارات الاسرائيلية في مصر بطريقة غير مباشرة عن طريق مساهمة مستثمرين إسرائيليّين في شركات عالميّة متعدّدة الجنسيّات[12]، ولها فروع في مصر ويصعب على أيّ دولة أو أجهزة أمنيّة تتبّع المستثمرين في تلك الشركات كافّة، لأنّها غالباً ما تطرح جزئاً من أسهمها في البورصة على سبيل المثال ستاربكس. ومن أشهر حالات دخول الاستثمارات الإسرائيلية بشكل غير مباشر إلى مصر هي عملية بيع شركة المصرية للأغذية (بسكو مصر) في يناير 2015 من الشركة القابضة للصناعات الغذائية، التي تمتلك مصر جزءً منها، الأمر الذي قوبل بموجة من الانتقادات والمقاطعة المصرية.[13]
- يحاول الاعلام المصري التابع للدولة أن يصوّر المساعدات الأمريكية -التي عرضت على مصر كإغراء لتطبيع العلاقات مع الكيان- على أنها استثمارات، حيث تبلغ المساعدات الأمريكية 1.5 مليار دولار سنوياً. وبحسب موقع المونيتور، فإن هذه المساعدات لا تصرف لإعطاءها للدولة المصرية، بل لتغطية نفقات الاستشارات والتجهيزات للقوّات المسلّحة المصرية والأمنية، وذلك لصالح الشركات الأميركية التي تقوم بذلك. بمعنى آخر، هي تمويل للشركات الأميركية من قبل الخزينة الأميركية عبر الدولة المصرية "المستفيدة" من تلك المساعدات. (لا تؤثّر في الاقتصاد المصري).

ح- الغاز المصري:

عان الكيان المؤقت منذ نشأته من مشكلة تأمين مصادر النفط والغاز، فوجد من احتلال شبه جزيرة سيناء عام 1967 حلًّا لهذه المشكلة، حيث قام باستخراج النفط منها عام 1970. وبعد اتفاقية كامب ديفيد عام 1979 عادت شبه الجزيرة إلى مصر التي تعهدت بضمان تزويد الكيان المؤقت بالنفط في السنوات المقبلة. قال البروفيسور جيمس ستوكر من جامعة ترينيتي بواشنطن، إن هذه الاتفاقيات ضمنت للكيان الحق في الاعتماد على إمدادات النفط من شبه جزيرة سيناء، و"إنهم يريدون ضمان استمرار تلبية احتياجاته من الطاقة باستخدام تلك الحقول النفطية"، وأضاف أن الكيان أصبح يعتمد بشكل متزايد على النفط من شبه الجزيرة منذ عام 1970 .

[12] يخفي الكيان استثماراته في هذه الشركات بهدف مواجهة حملات المقاطعة التي يشنها الشعب المصري الرافض للتطبيع.
[13] أحمد فؤاد، التطبيع الاقتصاديّ بين مصر وإسرائيل: حبر على ورق، المونيتور، 2015

وبالإضافة لإمدادات الطاقة، تضمنت الاتفاقات بين البلدين علاقات بين مؤسستي الجيش والاستخبارات، استمرت عقودًا.

عقب اتفاقية أوسلو عام 1994، اتجهت العلاقات المصرية الإسرائيلية للتطبيع أكثر، وباتت أسهل، وبلغت في ذلك العام الاستثمارات الإسرائيلية في مصفاة البترول بالإسكندرية 1.2 مليار دولار، وفق الشرق الأوسط لتكرير البترول "ميدور"، وهي الصفقة التي جمعت بين أفراد من المخابرات المصرية والإسرائيلية.

عقد ضابط المخابرات المصري السابق حسين سالم صفقات مع وكيل الموساد الإسرائيلي السابق يوشي ميمان، وعيَّن المهندس سامح فهمي للإشراف على "ميدور".

بعد الصفقات المذكورة أصبح سامح فهمي -بمساعدة من حسين سالم- وزير البترول في مصر، وهو ما اعتبره العضو السابق في البرلمان عام 2012 حاتم عزام، "يحدد حقبة جديدة لقطاع الطاقة في مصر، بعدما كانت الموارد الطاقية تدار من قبل المخابرات المصرية".

بوجود الوزير فهمي استطاع حسين سالم إنشاء شركة خاصة هي "غاز شرق المتوسط (إي أم جي) مع نظيره الإسرائيلي ميمان. قامت ببناء خط أنابيب يربط بين مدينة العريش الساحلية المصرية إلى مدينة عسقلان في الكيان المؤقت، بهدف توريد الغاز الطبيعي المصري إليه.

تمكن حسين سالم بموافقة الرئيس المصري حسني مبارك والوزير سامح فهمي من تأمين عقد يسمح لشركة "غاز شرق المتوسط" بتحويل الغاز المصري وبيعه بثمن بخس أقل كثيرًا من سعر السوق للكيان، بمساعدة "شريكه التجاري" يوشي ميمان.

قال محلل الطاقة ميكا منينو باليلو إنه "في عام 2008، تمّ تصدير الغاز إلى بلدان أخرى أكثر اتساعا، بسعر يصل إلى ثمانية أضعاف ما كان يتلقاه المصريون"، مضيفا أنه "بحلول عام 2010 كان صاحبا شركة "إي أم جي" حسين سالم ويوشي ميمان يشتريان الغاز من المصريين بمبلغ ثلاثة دولارات، ويبيعانه إلى الإسرائيليين بـ50.4 دولارا، ويأخذان الفارق إلى جيوبهم.

ويلخص ملف الغاز بين مصر والكيان المؤقت في أربعة مراحل:

- المرحلة الأولى: صدّرت مصر خلال عام 2008 حتى عام 2011 -بموجب اتفاقية تم توقيعها عام 2005- الغاز الى الكيان المؤقت بسعر مبيع يتراوح بين سبعين سنتًا و1.5 دولار لكل مليون وحدة حرارية (سعر بخسّ جدًّا). بينما كلفة إنتاج الكمية نفسها بلغت 2.65 دولار. يقدّر أن مصر كانت تمدّ الكيان بنحو 40% من احتياجاته من الغاز الطبيعي، أي

إن مصر تكبّدت خسارة توازي 715 مليون دولار.[14] ولكن بعد تعرّض الخط الذي كان يمد الغاز من العريش إلى عسقلان على طول 89 كيلومتراً لسلسلة هجمات[15] استهدفته أكثر من 15 مرّة والمعارضة الشعبية الواسعة تحت شعار "لا لنكسة الغاز" تم وقف العمل بهذه الاتفاقية في نيسان 2012.

- المرحلة الثانية: عقدت مصر اتفاقًا عام 2014 لشراء الغاز من الكيان المؤقت. أبرم الاتفاق بين شركة صهيونية وشركة "دولفينوس" المصرية، وبدأ العمل بها سنة 2018. وينصّ الاتفاق على تزويد مصر بـ 64 مليار متر مكعّب سنوياً مستخرجة من حقلي تمار وليفياتان في شرق البحر المتوسط، ولمدة عشر سنوات بقيمة تبلغ 15 مليار دولار. "اكتشف" الجانب الصهيوني أن الأنبوب الذي ينقل الغاز إلى مصر لا يكفي، لأن الأنبوب يُستعمل لتصدير الغاز المصري إلى الأردن من جهة. ومن جهة ثانية، تبّين أن الخلافات القديمة ألقت بظلالها على الاتفاقية الجديدة، إذ طالب الطرف الصهيوني تعويضاً يوازي ملياراً و760 مليون دولار. وفي شهر حزيران 2019 توصلت مصر إلى تسوية بشأن النزاع على إلغاء الاتفاقية، تدفع من خلالها تعويضاً بقيمة نصف مليار دولار. هذا يعني أن الاتفاقية الأولى كانت خسارة فادحة، بينما واجهت الاتفاقية الثانية صعوبة لدى الطرف الصهيوني في نقل الغاز إلى مصر.[16]
- المرحلة الثالثة: أعلنت مصر في أيلول 2018 عن الاكتفاء الذاتي من الغاز الطبيعي بعد اكتشاف حقل "ظهر"، ما يلغي الحاجة إلى الاستيراد من الكيان المؤقت.
- المرحلة الرابعة: وقعت مصر اتفاقية مع اسرائيل والاتحاد الأوروبي في حزيران 2022 لنقل الغاز الطبيعي من الكيان المؤقت إلى محطات الإسالة في مصر (إدكو ودمياط في الشمال)، ومن ثم يشحن شمالًا إلى السوق الأوروبية. بحسب الخبراء والمحللين الاقتصاديين فإن الكيان المؤقت هو المستفيد الأكبر من هذه الاتفاقية (50 مليار على الأقل سنويًا)، وأن مكاسب مصر والاتحاد الأوروبي منها مبالغ فيها.[17] كما أنها لم تحدد إذا كانت عوائد الصفقة على القاهرة بوصفها شريكا، أم مجرد عمولة بصفتها وسيطًا ومعبرًا لنقل الغاز

[14] القصة الكاملة لصفقات الغاز بين مصر وإسرائيل، العربي الجديد، 24 اذار 2017
[15] بحسب جريدة الاخبار اللبنانية فإن مجموعة من الملثمين مجهولي الهوية تبنوا هذه الهجمات
[16] زياد حافظ، اقتصاد مصر بعد أربعة عقود من التطبيع، جريدة الأخبار، 8 آذار 2022
[17] اتفاقية ثلاثية بين مصر وإسرائيل وأوروبا.. من الرابح في سوق الغاز؟ ولماذا؟، الجزيرة، 16 حزيران 2022

الإسرائيلي إلى أوروبا. ويشير الخبراء الى أن مصر بتوقيع هذه الاتفاقية تتنازل عن فرصتها في أن تكون إحدى الدول الكبرى في مجال الطاقة والغاز.

خ- السياحة:

بحسب السفارة الصهيونية في القاهرة أن 700 ألف سائح إسرائيلي جاء الى مصر عام 2019 قبل جائحة كورونا من أصل 13 مليون سائح جاء الى مصر في نفس العام. بحسب الخبراء والمحللين فإن السياح اليهود لا يعودون بالنفع الاقتصادي على مصر لأن أن السائح الإسرائيلي (في الأردن ومصر) اشتُهر بجلب طعامه وشرابه معه، أو باستخدامه المواصلات العامة والمطاعم الشعبية، وأحياناً يُحْضِر خيماً معه للإقامة بها، مع أنه يستطيع دخول البلدين من دون تأشيرة. فمساهمته في الدخل السياحي أقل كثيراً من نسبته من غيره من السياح، لأنه ينفق أقل كثيراً من السائح العادي. وبحسب المحلل ابراهيم علوش يقول إن السياحة اليهودية في مصر أشبه بالسياحة السياسية حيث يتركز جميع السياح في شبه جزيرة سيناء على عكس السياح العاديون.[18]

د- على صعيد الصحة:

- تسببت المبيدات الإسرائيلية المسرطنة، في انتشار العديد من الأمراض القاتلة بين المصريين، منها السرطان والعقم وأمراض الكلى والقلب، فبحسب منظمة الصحة العالمية عام 2016، مصر تحتل المرتبة الثالثة بنسبة انتشار السرطان بين الدول العربية بعد الاردن.
- كشفت تقارير وزارة الصحة أن هناك 27 صنفاً دوائياً تحتوي على مادة "فالسارتان" المسرطنة على رأسها الدواء المعروف باسم "زانتاك" لعلاج آلام المعدة والحموضة، فضلاً عن أدوية فوار "ريني" و"رانيتيدين" و"رانيتاك" و"رانتيدول" و"أسيلوك الرانتاز". وهذه المادة يتم استيرادها من دون تحليلها في المعامل المركزية التابعة لوزارة الصحة.[19]

[18] ابراهيم علوش، حصاد التطبيع الرسمي مصرياً، الميادين، 24 أيار 2022
[19] منعم سداوي، تجارة الأدوية المسرطنة رائجة في صيدليات مصر بلا رقيب، العربي الجديد، 20 ايلول 2019

ثالثًا: تقييم تجربة التطبيع

أ- حدوث تغلغل إسرائيلي في أجهزة الدولة المصرية من قبل الموساد وذلك بحسب مساعد وزير الخارجية المصري الأسبق عبد الله الأشعل [20].

ب- إضعاف الدور المصري عربيًا، بعد اختراق الدول العربية أيضًا باتفاقيات التطبيع (الإمارات والبحرين والسودان والمغرب) وبالتالي لم تعد مصر البوابة التي تصل الكيان بالعرب، كما كان يطمح السادات في أن يكون وسيطًا للسلام.

ت- السلام الاسرائيلي المصري مقتصر فقط بين النظام الحالي والكيان، وقائم على مصالح مشتركة بينهما.

ث- لايزال الشعب المصري رافضًا للتطبيع، وهو الأمر الذي يرصده معهد الأمن القومي الاسرائيلي INSS الذي قال إن قوى قومية عربية ويساريين، يمثلون جهات مركزية معارضة للتطبيع داخل النقابات المهنية التي تضم ملايين العاملين في مصر، وهذه النقابات هي في طليعة معارضي التطبيع.

ج- كشف استطلاع للرأي أجراه معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى (أميركي)[21]، عام 2021 أن المصريين ما زالوا يعارضون إلى حد كبير تطبيع العلاقات مع الكيان المؤقت. 8% فقط من المصريين الذي شملهم الاستطلاع وافقوا على عبارة: "يجب السماح للأشخاص الراغبين في إقامة علاقات تجارية أو رياضية مع الإسرائيليين بالقيام بذلك".

ح- ثمة تهديد للمصالح الجيوإستراتيجية والأمنية المصرية إزاء تسارع وتيرة عمليات التطبيع، حيث أن الإمارات والكيان عملا على تدشين خط يربط بين البحرين الأحمر والمتوسط، لنقل النفط والمنتجات البترولية من الإمارات إلى الكيان ومنها إلى أوروبا، وحال تنفيذه وفق مراقبين، سيترتب عليه تقليل استخدام المرور بقناة السويس. كما أن تطبيع الخرطوم يهدد مصر على صعيد نهر النيل ومجالات أخرى.

خ- يرى البروفيسور الإسرائيليّ، هيلل فريش، من معهد بيغن-السادات، أن التطبيع الشعبي مع مصر فشل فشلًا ذريعًا حيث "تقوم السلطات المصرية بسجن المصريين الذين تجرئوا على القدوم إلى إسرائيل، وأحبطت أيّ محاولةٍ بالتبادل الاقتصاديّ الحر والتبادل الثقافي بشكلٍ منهجيٍّ. يمكن رؤية الطبيعة المحدودة للتفاعل في حركة المرور بين إسرائيل ومصر (باستثناء جنوب سيناء). ومنعت

[20] محمود سامي، 43 عاما من كامب ديفيد.. هل تذيب المصالح السلام البارد بين مصر وإسرائيل؟ الجزيرة، 27 اذار 2022

[21] نصف المصريين يقدّرون العلاقات مع أمريكا، لكن قلة منهم يريدون التطبيع مع إسرائيل، معهد واشنطن للشرق الادنى، 2021

التبادلات الجامعية والمراكز الثقافيّة، ولم يلعب أيّ فريقٍ مصريٍّ لكرة القدم في ملعبٍ إسرائيليّ، والعكس صحيح."[22]

الخلاصة:

يمكن القول إن التطبيع مع العدو الصهيوني يرسم عدّة معادلات رئيسية يمكن أن يعوّل عليها كل من يفكّر في التطبيع:

المعادلة الأولى: المكاسب المرتقبة من اتفاقيات السلام من رخاء اقتصادي، لن تحصل، وستنحصر لصالح الكيان المؤقت إلى جانب المكسب السياسي مقابل تخريب اقتصاد الدول وجعلها رهينة للديون الخارجية.

المعادلة الثانية: التطبيع الإقتصادي له تداعيات على الصعد كافة: الإجتماعية والصحية والخدماتية الى جانب التدهور الاقتصادي.

المعادلة الثالثة: يدخل التطبيع صيرورة تنافس بين جيل المطبعين القدامى وجيل المطبعين الجدد: مصر والإمارات نموذجًا، الأمر الذي يضعفهم عل الصعيد الأمني والاقتصادي. فالمشاريع الجيوستراتيجية التي تجمع بين الكيان والامارات تستثني وتهمش المجرى الملاحي المصري (قناة السويس).

[22] هيلل فريش، دراسةٌ إسرائيليّةٌ تُقِرّ بفشل التطبيع الشعبيّ مع مصر، معهد بيغن-السادات، 2021